

يرى التيار الوطني ، أن الإصلاح السياسي والتطوير السياسي يتم من خلال التطوير البناء في آليات الحكم ، وينظم العلاقات والوظائف والمهام داخل الدولة من إطار الحفاظ على النظام القائم واستنادا لمفهوم التدرج والتطوير المستمر لكفاءة النظام السياسي ، على أن تكون الإجراءات ذاتية ، وتخدم واقع الدولة والمجتمع ، وشاملة وشفافة ، تركز على المضمون وليس الشكل فقط .

ويرى التيار الوطني أن ذلك يتحقق بزيادة قدرات النظام السياسي في تنظيم وتعبئة المجتمع وتحقيق المشاركة الشعبية والسياسية وتجذير التعددية السياسية والاجتماعية . ولهذا لا بد من تحقيق المزيد من التخصص الوظيفي في بنية مؤسسات وأجهزة الدولة ، مع إحكام التنسيق بينها بما يخدم الدولة والمواطنين ، لتتكامل أعمال ووظائف مؤسسات الدولة .

ويدعو التيار الوطني ، إلى تأكيد مفاهيم العدالة والمساواة بين المواطنين أمام القانون . واعتماد الكفاءة معيارا للتوظيف والتجنيد السياسي والإداري ، والنظر في تطوير الإدارة في الدولة ، أحد أوجه آليات الإصلاح الوطني ، ولا يتم ذلك إلا بالتخلص من الترهل الإداري ، وتدني الإنجاز ، والحد من المحسوبية ، ومحاربة الفساد .

ويستدعي ذلك إعادة النظر باستمرار ووقت الحاجة للتشريعات الناظمة للعملية الديمقراطية ، وتعزيز ثقافة الديمقراطية ، والحريات العامة المسؤولة ، وتطوير قانون الانتخاب ، وقانون الأحزاب السياسية ، وقانون الاجتماعات

العامّة . بما يعزز المشاركة الشعبية ويحفظ سلامة البلاد وأمنها واستقرارها .

كما يستدعي ذلك مراجعة منظومة القيم العامّة وتبني منظومة قيم ذات طابع ديمقراطي ، تعزز الحريات وروح الحرية ، وحق المعرفة والعمل الجماعي ، وثقافة الحوار وقبول الآخر بعيدا عن التطرف والتعصب ، وبما يعزز قيم التعددية والموضوعية والاعتدال الاجتماعي والسياسي .

ويدعو التيار الوطني ، إلى تعميق قيم الانتماء الوطني والولاء السياسي ، والمساواة والاعتدال والتسامح . ويستدعي ذلك تعزيز ثقافة الوعي والثقافة الديمقراطية ، وتأكيد دور الثقافة الوطنية البناءة في نهضة المجتمع . وكذلك إصلاح أجهزة ووسائل الإعلام الوطنية الرسمية منها والأهلية وتنسيق أدوارها وتعزيز بنائها التقنية والإدارية ورفعها بالكفاءات المهنية للارتقاء بأداء العاملين فيها ، لتؤدي دورها في خدمة الوعي الوطني وترسيخ الخيار الديمقراطي والحريات والتنمية الوطنية الشاملة .

ويدعو التيار الوطني ، إلى تأكيد قواعد الحاكمية الرشيدة التي تقوم على توسيع المشاركة الشعبية ، وبناء دولة القانون ومناخ الشفافية والتوافق الوطني حول مصالح المجتمع ، والمساواة في العدالة والفرص ، والمسائلة التي تضمن حسن الإدارة والنزاهة.

ولابد من استكمال وتعزيز جوانب التنظيم الاجتماعي والأهلي المكمل

لعملية الإصلاح السياسي بدعم مؤسسات المجتمع المدني النوعية التي تتولى الدفاع عن قضايا وتطلعات المجتمع والقيم العامة ، باعتبارها نشاط يعبر المجتمع من خلالا عن توجهاته وقدراته في التفاعل الوطني ، والتعامل مع القضايا المشتركة مع العالم الخارجي . والنظر لهذه التنظيمات كمؤسسات أهلية طوعية ، حرة ، تعبر عن التنوع والمشاركة الأهلية وتعدد أوجه الاجتهادات في المجتمع .